

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استنتاج من النقاشات السالفة

تحدثنا بأن المحقق الهمداني وغيره قد أوجبوا القضاء في الإغماء الاختياري تمسكاً بانصراف وجوب القضاء إلى الإغماء القهري، وكذا بتعليل قاعدة ما غلب الله.

وحسماً لهذه المسألة، نستنتج أن نتيجة حالة الغلبة هو المعيار في رفع التكليف، فسواء أغمي عليه قهرياً أو اختياريّاً فلا قضاء عليه وذلك لأجل التعليل و انحصار حكم المغمى عليه بما غلب الله، فغاية الأمر سوف نُفتي بالاحتياط الاستحبابي للقضاء في الإغماء الاختياري.

وأما السيد الخوئي فقد رفض أساس قاعدة الغلبة سنداً أو دلالةً وأعدم وجوب القضاء عن المغمى عليه مطلقاً في شرح العروة - إلا أنه قد احتاط وجوباً ضمن مقام الفتوى - و لهذا قال ضمن الشرح:

والصحيح في الجواب عن الوجه المذكور هو ما أشرنا إليه سابقاً من عدم وجود نصّ صحيح يدلّ على التعليل و يتضمّن الملازمة بين غلبة الله في الوقت و نفي القضاء، لضعف الروايات التي استدلت بها لذلك سنداً أو دلالة على سبيل منع الخلو، فإن عمدتها رواية الصدوق (رحمه الله) عن الفضل بن شاذان [1] و هي ضعيفة السند و إن عبّر عنها المحقق الهمداني [2] و صاحب الحقائق [3] (قدس سرهما) بالصحيحة، و ذلك لضعف سند الصدوق (رحمه الله) إلى الفضل بكلا طريقيه كما مرّت الإشارة إليه.

فالجواب الحقّ هو إنكار وجود النصّ الصحيح الدالّ على ذلك (الغلبة) فتبقى المطلقات سليمة عن المقيّد، وإلّا فمع الاعتراف به لا مناص من التقييد كما عرفت، فتحصل من ذلك: أن الأقوى نفي القضاء عن المغمى عليه مطلقاً، سواء أ كان ذلك بفعله أم كان بغلبة الله و قهره كما عليه المشهور، عملاً بالمطلقات (نفي القضاء عن المغمى عليه) السالمة عن المقيّد. [4]

نبذة هامة حول قاعدة الغلبة

إننا نستظهر انحصار حكم المغمى عليه في "كل ما غلب الله" فحيث إنه مغلوب فلا شيء عليه، بينما قد رفض الانحصار السيد الخوئي و جعل الضابط هو مطلق عنوان الإغماء، و لكننا نرى الانحصار إذ إن المغمى عليه و المجنون لا مُعَدَّرَ لهما إلا قاعدة الغلبة، و السبب في هذا الاستظهار هو أن الروايات لم تعلّل فحسب: لأنه مما غلب الله، بل عبّرت بصورة كلية: كل ما غلب الله، فهذه الكلية تُفيد الانحصار لا العلة التامة فحسب، و لهذا ثمة مائز ما بين أكرم زيداً لأنه عالم و بين: كلُّ عالم يجب إكرامه، فإن هذه الكلية قد خصّصت الموضوع بالعالم و لم تطرح موضوعاً آخر، فيفهم العرف من أشكال هذه التعابير الكلية أن المتكلّم قد قصد الانحصار بقرينة مناسبة الحكم و الموضوع [5] وبالتالي، حيث إن المعيار هي نتيجة الغلبة فلا قضاء على المغمى عليه نهائياً بحيث لا يتساوى في الحكم الجاهلُ و العالمُ العاقد إذ الغلبة تصدق على جميعهم عرفاً، فرغم أننا نعتزّ بقاعدة "الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار" إلا أن صدق الغلبة متوقّف عرفاً، و لهذا قد احتطنا استحبابياً تجاه المغمى عليه بحيث قد سايرنا مسار السيد اليزدي أيضاً.

نعم من تقبل قاعدة الغلبة و استنكرَ انحصارَها في المغمى عليه نظير المحقق الهمدانيّ فلا يستطيعُ نفْيَ القضاء في الإغماء الاختياري بل عليه أن ينفيَ القضاء بدليل آخر، لأنه يُقرّ بانصراف هذه القاعدة إلى الإغماء القهريّ منصرفاً عن الإغماء الاختياري فبالتالي سيَتوجّب القضاء في الاختياري لعمومات القضاء.

و أما سرُّ نشوء الاحتياط الوجوبي فلاجل أن البعض قد تردّد في تحقق الانحصار و عدمه، إذ لو تسلّم انحصار الغلبة و انصرافها إلى الإغماء القهريّ نظيرُ صاحب الحقائق لحتاجَ الإغماءُ الاختياريّ إلى دليل آخر لنفي القضاء -إلا نحن حيث لا نعترف بالانصراف فتكتنف القاعدةُ مطلق الإغماء- بينما من استنكرَ الانحصار و تقبّل الانصراف نظير المحقق الهمدانيّ فسَيأبى القضاء من الإغماء القهريّ و عليه أن يقيم الدليل على الإغماء الاختياريّ مطلقاً،

و كذلك الاحتياط الوجوبيّ قد نشأ عن تردد البعض في صدق الغلبة تجاه الإغماء الاختياري و عدمه.

الانغمار ضمن مبحث تكليف الكفار

ثم عرّج السيد الخميني إلى مسألة الكافر قائلاً:

والكافر الأصلي في حال كفره، دون المرتدّ، فإنّه يجب عليه قضاء ما فاتّه في حال ارتداده بعد توبته، وتصحّ منه وإن كان عن فطرة على الأصحّ، [6]

و قبل الخوض، علينا أن نتساءل:

1. هل الكفار مكلفون بالفروع أم لا كما عن السيد الخوئيّ و المحقق النراقيّ؟

2. وما هو دور قاعدة الجبّ هنا؟

3. و هل المرتدّ مندرج ضمن قاعدة الجبّ أم لا بل حكمه القتلُ وفقاً للآيات الكريمة؟

4. وما هو دور الإسلام أو الإيمان في صحة العبادات، أم لا يُعتبران في الصحة بل في القبول؟

[1] الوسائل ٢٦٠:٨ / أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٧، علل الشرائع: ٢٧١، و قد تقدّمت في ص ٧٤.

[2] مصباح الفقيه (الصلاة): ٥٩٩ السطر ٢٣.

[3] الحقائق ١١:٥.

[4] خوئي، سيد ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحہ: ٩٣، 1418 هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[5] و لكنّ هذا يُضاد الأسُسَ الأصولية حيث قد حدّدت الانحصارَ في هيئات أو ألفاظ خاصة نظير ذكر إنما و إلا، ولهذا لم يعتقد أحد بالانحصار في قولك: كل صلاة واجبة، بأن الوجوب قد انحصر في الصلاة، كلا، وكذلك: كل ما سافرت قصرته، حيث لا حصر فيه بتاتاً، و عليه، فالحق مع المحقق الهمدانيّ بأنّه لا انحصار في الغلبة على المغمى عليه فحسب بل هي علة تامّة لرفع القضاء في الإغماء.

[6] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ١، صفحہ: ٤٣٦.